



فقط، خاصة في "المالية العمومية"، حيث دابت حكومات ما بعد الثورة على الإنفاق السخي في سياق سياسة شراء السلم الاجتماعي من خلال زيادات متتالية في الرواتب والعلاوات، وإغراق القطاع العام بالانديابات، وخاصة استرضاء الاتحاد العام التونسي للشغل، ويجذب خبراء اقتصاديون من أن الحكومة الجديدة إذا استمرت في إغراق الدولة بالإنفاق ستجد نفسها في مواجهة الصناديق المالية الدولية، وأن القروض، التي يتم توظيفها في شراء الولاءات الداخلية بدل الاستثمار بدعم المؤسسات الاقتصادية، قد تتوقف بشكل كامل، وأن البلاد تسير إلى النموذج اللبناني، حيث باتت الدول المانحة تتدخل في تحديد شكل الحكومة والمشاركين فيها وتتقصى في كيفية صرف الدعم الدولي.

تقف بالأزمة السياسية قبل الانتخابات الرئاسية القادمة، أي بعد أربع سنوات أخرى، وهو ما يجعل البلاد مرتبهة للصراع السياسي مقابل تهميش الملفات الاقتصادية والاجتماعية. وما يثير المخاوف أن حكومة المشيشي، إذا استئنينا الحقائق السائدة المرتبطة برئاسة الجمهورية، وهي حقائق ترضية وتدعيم للحزام الرئاسي، تضم كفاءات محدودة التجربة والخبرات، خاصة أن أغلب الكفاءات قد وظيفتها الحكومات السابقة وباتت محسوبة على هذه الجهة أو تلك، وهو ما يجعل مقاربة الأزمات بقوة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلًا. وقد عكست كلمة المشيشي في جلسة منح الثقة، الثلاثاء، الأزمة في عبقها من خلال الإقرار بصعوبة الخروج من النفق وأن دور حكومته سيكون وقف النزيف

حكومة تعميق الأزمات في تونس

وهو صراع بات علينا ومكتشوفاً، فضلا عن أن الرئيس سعيد، الذي لا يخفي مسعاه لتغيير النظام السياسي الحالي، لا يمكن أن يرمي المنديل ويكتفي بصلاحيات شرفية، وهو الذي يمتلك الشرعية الشعبية الأقوى بحسب نتائج الانتخابات.

وقد عكست كلمة رئيس البرلمان بعد تمرير حكومة المشيشي الإحساس بـ"الانتصار" على مؤسسة الرئاسة من خلال القول إن "البرلمان مصرر السلطة، وكما أنه قادر على منح الثقة قادر أيضا على سحبها. وهذا المجلس سحب الثقة من أكثر من حكومة".

وسيحاول البرلمان الاستفادة من تراجع قيس سعيد، خاصة في ظل مخاوف الأحزاب من خطط الرئيس، بما في ذلك حلفاؤه في حكومة الرئيس 1. ويرجح أن تكون المرحلة القادمة مرحلة تغيير القانون الانتخابي وتحسينه ليتماشى مع الأحزاب وخاصة النهضة و"قلب تونس" بما يتناقض مع مساعي الرئيس لنظام انتخابي مغاير يقوم على الديمقراطية الشعبية والانتخاب على الأفراد.

لكن مصير المحكمة الدستورية سيكون نقطة الخلاف الرئيسية، فهي لا تشكل دون عناصر تختارهم مؤسسة الرئاسة التي لا يبدو أن في صالحها تشكيل محكمة تسحب من الرئيس صلاحية تأويل الدستور، وتسلمها لخصومه كونهم أغلبية في البرلمان وأغلبية في المحكمة حسب ما تقتضيه شروط توكيلها.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأحزاب التي دعمت حكومة المشيشي سحبت من الرئيس سعيد ورقة حل البرلمان، لكن لعبة تأويل الدستور والصلاحيات لن

خلقت مناخا بدا فيه الرئيس التونسي في حالة تراجع واضح، وأنه عرض "تنازلات" تقوي من دور الأحزاب مقابل منع مرور حكومة جديدة الخطأ الذي ارتكبته أن رئيسها المشيشي اختلف مع الرئيس وبعض الفاعلين في قصر قرطاج حول بعض الأسماء، وهو اختلاف لا يرتبط بنوعية الكفاءات بقدر ارتباطه برغبة رئيس الحكومة في فرض مقربين منه طالما فعلت مؤسسة الرئاسة. والتجا المشيشي نفسه إلى الأحزاب والتقى رئيس البرلمان في خطوة بدا أن الهدف منها الاستواء على الرئيس والحصول على الثقة دون تسوية الخلافات بين رأسي السلطة التنفيذية، وهي خلافات بسيطة وثانوية كان يمكن تجاوزها.

ومن الواضح أن الخلاف بين قيس سعيد والمشيشي سيستعيد صورة الخلاف القديم بين الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي ورئيس حكومته وقتها يوسف الشاهد الذي لم يكن معروفا واختاره السبسي في سياق تصعيد الكفاءات الشاب قبل أن تقوده الرغبة في التحرر من النفوذ المعنوي لرئيس الجمهورية والمحيطين به إلى الاحتفاء بالهضبة والحكم من خلال نفوذها في البرلمان، وهو ما سيكرر مع المشيشي، وربما باكثر حدة.

وإذا كان السبسي تعامل مع "تمرد" الشاهد بهدوء وحرص على عدم إرباك مؤسسات الدولة، فهل سيقبل قيس سعيد بـ"تمرد" المشيشي، ويعطيه الفرصة الكاملة لإدارة الحكومة ويأى بنفسه عنها، ويعطي الفرصة للغنوشي ليكون اللاعب المحوري في المرحلة المقبلة؟ وهذا أمر مستبعد، إذا عدنا لحثيات الصراع في الأشهر الأخيرة بين الرجلين، ودفع التراجع المفاجئ للرئيس عن دعم حكومة كانت توصف على نطاق واسع بانها حكومته إلى الخبيطة في قائمة الداعمين والمعارضين، لكن الالفة هنا هو اضطراب قيس سعيد إلى الاستنجاد بالأحزاب ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، وأساسا بحركة النهضة التي أفضلت حكومة الرئيس الأول، ومثلت عنصر تحدٍّ أمام مساعي الرئيس لتعديل موازين النظام السياسي الهجين والمليخ واستعادة مؤسسة الرئاسة للقرار والمبادرة. وكان لقاء قيس سعيد بالغنوشي ثم بالأحزاب الأربعة التي كانت في قلب تحالف الحكومة السابقة مصحوبا بتسريبات وإشاعات وتصريحات مكثفة

حكومة المشيشي، وهو الذي شكلها بنفسه من خلال اختيار رئيسها والنأي بها عن الأحزاب، فضلا عن وجود حقايب بأسماء محسوبين عليه من رجال القانون والقضاء.

مرور حكومة المشيشي لم يكن مؤشرا على تهدئة بين رؤوس المؤسسات الدستورية بل سيفتح الباب أمام معارك النفوذ التي لا يمكنها في السيطرة

دفع التراجع المفاجئ للرئيس عن دعم حكومة كانت توصف على نطاق واسع بانها حكومته إلى الخبيطة في قائمة الداعمين والمعارضين، لكن الالفة هنا هو اضطراب قيس سعيد إلى الاستنجاد بالأحزاب ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، وأساسا بحركة النهضة التي أفضلت حكومة الرئيس الأول، ومثلت عنصر تحدٍّ أمام مساعي الرئيس لتعديل موازين النظام السياسي الهجين والمليخ واستعادة مؤسسة الرئاسة للقرار والمبادرة. وكان لقاء قيس سعيد بالغنوشي ثم بالأحزاب الأربعة التي كانت في قلب تحالف الحكومة السابقة مصحوبا بتسريبات وإشاعات وتصريحات مكثفة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

قد يظهر للمرء أن تونس تستمر في الحفاظ على تجربتها الديمقراطية رغم الصعوبات السياسية كونها قد نجحت في تشكيل حكومة جديدة.

لكن الأمر لا يقف عند الديمقراطية وإجراءاتها ودواتها الشكلية الظاهرة للمولعين بالتصنيفات، ذلك أن الإصرار على لعبة تنزيل الديمقراطية وجلب الأضواء والإشادات بالنموذج "الفريد" في المنظمة يستمر بمراكمة الأزمات، ليس بسبب الديمقراطية والانتقال السياسي، ولكن لعجز الطبقة الحزبية التي تدير شؤون البلاد منذ 2011.

ويفتح مرور حكومة هشام المشيشي أمام البرلمان الوضع على صراع جديد بين المؤسسة التشريعية والكتل النافذة فيها، وخاصة حركة النهضة وجليهيا حزب "قلب تونس"، وبين الرئيس قيس سعيد بسبب سيطرة خيار المغالبة بدل التعاون والالتزام بالحدود التي رسمها الدستور لصلاحيات كل جهة.

لم يكن مرور الحكومة الجديدة مؤشرا على تهدئة وحوار بين رؤوس المؤسسات الدستورية بل سيفتح هذا المرور الباب أمام معارك النفوذ الحامية داخل الدولة على أن تستفيد كل جهة من تأويلها للدستور والصلاحيات التي يمنحها كغطاء لرغبتها في السيطرة، وهو أمر سيعتقم أكثر بسبب المناطق الرمادية التي تركها دستور 2014 والغفرت التي تسمح بالتأويل وبقيضه. ومن الواضح أن الرئيس قيس سعيد قد خسر نقاطا كثيرة من خلال تمرير

الجزائر في الحمافة التي لم يروها أحد

علي الصراف
كاتب عراقي

صورة الجزائر في ذهن العربي، ترتبط بقدم التحرير الشعبية. إنها صورة بلد قدم مليوناً ونصف مليون شهيد من أجل حريته.

هذه الصورة، حقيقية، ولكن فقط بالمعنى التاريخي للكلمة. أما الواقع، فهو أن هذا البلد انتهى إلى مجرد كيان شكلي، مزيف ومنحرف حتى النعاج. حتى لتستطيع القول إنه تضاعف إلى صورة، ما من ناظر إليها إلا ويراه بمعنى مختلف. وفي الواقع، فإنك لن ترى صورته الحقيقية من دون أن تقرأ رواية سير سيميري الجديدة "الحمافة كما لم يروها أحد"، أو كما يمكن أن ترى ديبلوماسيته التي يقودها صبري بوقادوم، لأنها تجسيد آخر للحمافة ذاتها.

الرواية لم تصدر بعد. وكل ما أتبع منها هو أحاديث عنها قدمها قسيمي نفسه.

يقول قسيمي (وأنا أنقل عن مقابلة أجرتها زهية منصر لـ"بوابة الشرق"): هذه الرواية، هي محاولة للإجابة على سؤال كثيراً ما أرقني "من يصنع من؟" هل السلطة الشمولية تبتكر الشعوب المقهورة، أم أن هذه الشعوب من يخلق جلادها؟... أدركت وأنا أكتب "الحمافة كما لم يروها أحد"، أنني لا أخوض في البحث عن جواب بقدر ما كنت أبتكر بلدا يشبه هذا البلد، ومع ذلك لا يشبهه. لقد كتبت الجزائر التي لا تراها على بطاقات الأعياد وشناشات التلفزيون والتي نقرأ عنها في الكتب، بل جزائر تسكنني أعيش فيها وتعيش في علي نحو بعيد كل البعد عن التقديس الذي أجربنا عليه، خوفاً من مواجهة انعكاساتها على مرآيا الحقيقة.

إنها الحقيقة التي تجعلني أقول بكل ثقة إننا لم نخترع جلادينا، ولم يبتكرنا هؤلاء، لأننا مجرد نكتة أطلقها الحمافة في ساعة سكر، وحينها، وحينها فقط، تسمينا عصبيا على المنطق باسم "الشعب" وأطلقنا اسم السلطة والنظام على أكثر الأشكال المؤسسية سخفاً وفوضواً.

وهكذا، تكون في بلد ابتكره الناسون الذين نهبوا الحرية، وتكون في بلد نخرت صورته التحررية حتى تحولت إلى خداع متواصل، كما تكون في بلد لا تعرف من أين تبدأ الكذب فيه، وأين تنتهي.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالح الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

والصناعة، ولا في السياسة، ولا في الدستور. وفي لحظة صدق نادرة، وجد تبون نفسه يقول: كمن يخاطب نفسه "نحن في 2020 ولم نستطع تصنيع ثلاثجة".

ليس من قليل، أن تجد هناك من يطالب بحل حزب جبهة التحرير الوطني التي قادت السلطة وشكلت النظام على صورته القائمة. ربما، لأنها أكثر من جعل الكذبة تكبر وتتشعب حتى لم يعد بوسع أحد أن يتخلص منها. صارت الكذبة هواءً لا يتنفس الجزائريون غيره. إنهم ورثة أبطال حرب التحرير الشعبية. إلا أن أبطال الورثة هم الذين يهيمون بالبلد. مثل المرات ذات الوجهن، التي كلما نظرت إلى وجه منها، أعطتك الآخر.

إنه بلد للحمافة فحسب. انظر في ديبلوماسيته، التي يقودها صبري بوقادوم، وستعرف كيف انتهت مبادرة الجزائر للسلم في ليبيا إلى أن أصبحت شيئاً من العدم.

عندما انطلق بها، ذهب إلى أنقرة أولا، ولم يات إلى مصر. فبان وجهها كمجرد حمافة لا صلة لها بالمكانة الطبيعية للجزائر، كما لا صلة لها بأي معنى من معاني "المبادرة"، على الأقل، لأنها لم تأخذ بالاعتبار القوة الإقليمية التي تقابل تركيا في الأزمة.

وليس هي نفسها الانتفاضة التي ظلت تتواصل حتى بعد انتخاب تبون. فقط سقط واحد من تراكيب الصورة، وبقيت جمرة البحث عن معنى هي التي تتقد. هذا شعب يعرف من الذين يحكمونه. ولكنه يريد أن يعرف من هو، أصلاً. لأن مؤسسة السلطة وفرت له كل شيء لكي لا يكتشف شيئاً عن نفسه، طبيعته، هويته، اللغة التي يتعين أن يتحدث بها. إحدى بدع الهوية، على سبيل المثال، كانت تلك المقولة الشهيرة التي نبتاها الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، وعبدالعزيز بوتفليقة من بعده، وتقول "نحن أمازيغ عربنا الإسلام". ولقد مضت الأمور على هذا "الحل" المزيف، حتى اكتشف الأمازيغ أنهم في الواقع أمازيغ، وأن الإسلام لم يُعربهم، مثلما أن الإسلام لم يُعرب هنديا ولا باكستانيا ولا ماليزيا أو إندونيسيا واحداً.

ولكن القناع كان قد تلبس في منطق المؤسسة التي تبحث عن حلول - بدع، فتقتنع بها، حتى انتهت إلى أن اقتنعت شعبا بأنه ليس شعبا وإنما مجموعة مناضلين، عليهم واجبات، وليس لهم حقوق.

وبدعة بعد أخرى، لم تجد الجزائر نفسها قادرة على أن تحل مشكلة واحدة، لا في الهوية، ولا في الثقافة، ولا في

ولكنك في بلد، يتصارع شعبه، من أجل أن يعيد اكتشاف نفسه، والتظاهرات التي لم ينقطع سيلها، حتى بعد انتخاب عبدالمجيد تبون رئيساً، وبعد سلسلة لا تنتهي من محاولات التسوية بين صورتين، أو معنيين للصورة، إنما انتهت إلى فوضى، حاولت أن تعالج فوضى. وظل كلاهما يصارع وهما، بينما ظلت مشاعر الملايين تكشف عن شيء مثل الجمرة التي تنقد في القلب، تقول إن هذا كله غير حقيقي، وإن المساعي من أجل التوصل إلى سلام أهلي قائم على نظام جديد ينقصها اكتشاف المعنى؛ معنى أن تكون نظاماً وشعباً، لا مجرد كيان يرتدي أقتعة.

الرئيس عبدالمجيد تبون، ها هو يتولى الرئاسة لكي يثار من "العصابة" التي طردته، هذا شأن أصغر من أن يشكل "رئاسة".

الصراخ الذي تصرخه منظمات المجتمع المدني غير مسموع، ليس لأن السلطة لا تملك أذاناً، بل لأن الصوت يأتيها مختلطا بالوهم والكذبة. وهي على أي حال لا ترى الشعب شعبا، والشعب نفسه لا يعرف من هو، لكي يعرف من هو رئيسه أو ماذا يريد بالفعل.

المؤسسة التي أنتجت حرب التحرير الشعبية، أضفت على نفسها مقدارا هائلا من القداسة، لكي تمارس من تحتها مقدارا هائلا من الحناسة.

بلد ضخم، يتوسط شمال أفريقيا، ويمتلك من الخبرات والفروات ما يكفي لكي يجعل من نفسه قوة إقليمية ودولية مؤثرة، انتهى إلى قوة مندثرة، قررت أن تدفن نفسها بالانغلاق على نفسها وعلى العالم، وأن تتحول إلى سجن، اسمه "حرية"، ويحرسه الشهداء، أو بمعنى آخر، وهم يحرسه الأحياء الذين عند ربهم يرزقون.

لم يفعل الجزائريون ذلك من باب الدجل، ولكنهم وجدوا أنفسهم فيه من باب الضياع، عندما تراكب القناع فوق القناع، وعندما أغلق سدنة المعبد أبوابه على المصلين، وقالوا لهم: هذا هو البلد، ونحن المؤسسة، وأنتم الشعب الذي عقد العزم أن تحيا الجزائر بهذه الصورة.

ماذا يريد عبدالمجيد تبون؟ لقد حقق ما يريد. القصة انتهت من هذه الناحية. أما ماذا يريد الشعب، فهذا موضوع آخر، ما يزال قابلاً للنقاش وللمناورات، ومفتوحاً على البدع.

عندما يتاح للناس أن يعيد تفكيك الصورة، سوف يرى أن الانتفاضة التي أسقطت سلطة "العصابة"، هي نفسها،

